الصدر يطالب باجتثاث العصائب والقاعدة والبعثيين

بغداد / المدى

جدد زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، موقفه المطالب بمعاقبة جماعة عصائب الحق، داعياً الى اجتثاثهم الى جانب تنظيم القاعدة والبعثيين، لان أيديهم تلطخت بدماء العراقيين.

وقال الصدر ردا على سؤال لأحد اتباعه، وتلقت "السومرية نيوز"، نسخة منه، حول موقفه من السماح بدخول جماعات مثل العصائب والقاعدة والبعثيين للعملية السياسية، "كلا، كل من ذكرت قد تلطخت أيديهم بقتل الأبرياء فلا بد من محاسبتهم والعمل على اجتثاثهم".

وتصاعدت حدة الخلافات بين التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر وعصائب أهل الحق، فقد اعتبرت عصائب أهل الحق، في ٢٨ كانون الأول ٢٠١١، أن الاتهامات التي وجهها لها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر "تسقيطا سياسيا"، داعية إلى التعامل بالأدلة وعدم إطلاق الاتهامات جزافا.

بيان الصدر سبقه بآخر أكد فيه أن المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية علي خامنئي، حرّم إضعاف التيار والانشقاق عليه، وفي حين اعتبر أن ذلك يشكل إضعافاً لـ"المذهب"، اشار الى أن هذا الرأي يتفق مع ما يذهب إليه كبار مراجع الدين في النجف وإيران.

وقال الصدر في رده، الذي تلقت "المدى"، نسخة منه، على سؤال لأحد أتباعه عن موقفه تجاه قول المقربين من عصائب أهل الحق إنهم تحت ظل ولاية خامنئي، وعما إذا كان الأخير يمولهم، إن خامنئي "يقول بحرمة إضعاف التيار الصدري، ويعد الانشقاق عليه إضعافا له".

وأضاف الصدر أن "إضعاف التيار يشكل إضعافاً للمذهب"، لافتاً إلى أن "رأي باقي مراجعنا أعلى الله مقامهم، كالمرجع الأعلى علي السيستاني، والمرجع كاظم الحائري، يتفق مع هذا الرأي".

وكان الصدر قد وصف في وقت سابق العصائب بأنهم مجموعة "قتلة ولا دين لهم"، مؤكدا أنهم عشاق للكراسي ومن تبعهم فهو منهم.

يذكر أن الأمين العام لعصائب أهل الحق قيس الخزعلي وصف، في نهاية الشهر الماضي العملية السياسية بأنها "عرجاء"، مجددا العزم على الانخراط فيها خلال المرحلة المقبلة بهدف تعديلها، فيما أكد أن اشتراك العصائب في الحكومة سيمثل جانب المعارضة.

وأعلنت العصائب، في ٢٣ كانون الأول الحالي، أنها ستطوي العملية العسكرية في حال تأكدت أن القوات الأميركية انسحبت بالكامل، مؤكدة أن مهامها ستكون الانخراط بالعملية السياسية.

واصدر زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر العديد من البيانات التي تبرأ فيها من عدد من أتباعه وأعمالهم، ومن ضمنهم عصائب أهل الحق، ودعاهم فيها إلى "التوبة والعودة إلى مركزية مكتب الشهيد الصدر"، وقد دأب أتباع التيار الصدري على تنظيم تظاهرات بعد كل صلاة جمعة خلال الأسابيع الأخيرة لتجديد الولاء للصدر والبراءة من المنشقين.

الهاشمي: المصالحة مع المالكي لم تعد ممكنة

نائب الرئيس يحذر من تحول مناطق نفوذه الى أقاليم إذا ما استمر استهدافه

قال نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي في مقابلة مع مجلة "نيوزويك" الأميركية تناولت ما وصفته المجلة "الأزمة الوطنية والديمقراطية الهشة في العراق"، إن "المصالحة مع رئيس الوزراء نوري المالكي لم تعد ممكنة".

وفي المقابلة التي جرت في مقر عسكري قرب مدينة السليمانية، نقلت "نيوزويك" عن الهاشمي"، قوله "أنا التزمت بالعملية السياسية السلمية.. أعطيت كلمتي للعراقيين والأميركيين...وإذا كنت أقود فرق موت وكان رئيس الوزراء (نوري المالكي) يعلم ذلك منذ ثلاث سنوات كما يقول، فلماذا تركني اقتل كل هؤلاء الناس طوال هذه السنوات؟".

المالكي

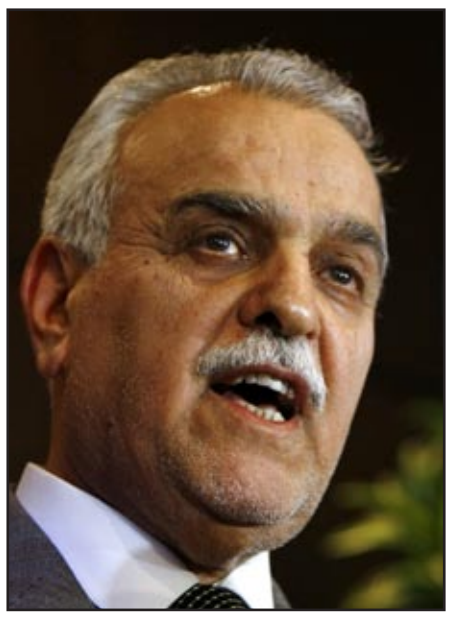

الهاشمي

بغداد / المدى

وقال الهاشمي الذي أشارت المجلة إلى انه يقيم بضيافة الرئيس جلال طالباني، انه "بعد ثمانية أعوام من المصالحة، اعتقدنا ان العراق يتحول إلى بلد له هوية، وليس إلى خليط من المكونات... المالكي يمهد الطريق السياسي من اجل الاستفراد".

وأشارت المجلة إلى ان الأزمة الحالية، قد تشعل مواجهة بين الفصائل العراقية ضد بعضها البعض، ما قد يؤدي إلى زعزعة ديمقراطيته.

وحذر الهاشمي من انه "إذا استمر المالكي رئيسا للوزراء، فان جمهوري سيصبح قلقا على مستقبله داخل العراق ويفكر جديا في إقامة مناطقه اقليما".

ولفتت المجلة الأميركية إلى ان ما يثير قلق العراقيين، والقوى الإقليمية مثل تركيا، هو السيناريو الأكثر قتامة وهو العودة إلى العنف المذهبي كالذي عاشه العراق خلال العقد الماضي.

وفي الختام، قال الهاشمي ان الأميركيين "رحلوا متأخرين كثيرا...الولايات المتحدة تركت بلدي بتحديات خارج نطاق قدرتنا على تسويتها... المالكي لا يمكن ان يكون جزءا من الحل... لا يمكننا ان نصل إلى مصالحة مع المالكي بعد الآن.. بإمكان أي كان في الائتلاف الوطني ان يحل مكانه، لكنه يجب ان يكون مؤمنا بحكم القانون، ومستقبل المؤسسات وتقاسم السلطة".

من جانبه ذكر مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، أن الحكومة كسلطة تنفيذية ملزمة بتنفيذ القرارات التي يصدرها القضاء العراقي.

وقال كمال الساعدي لوكالة كردستان للأنباء، "أعلنا منذ البداية أن قضية الهاشمي هي مسألة قضائية وليس لاحد ان يتدخل بها، والقضاء هو الوحيد صاحب القرار بالإدانة أو التبرئة أو نقل القضية من عدمه".

واوضح الساعدي أن "موقف السلطة التنفيذية من القرارات القضائية ليس ذا طابع سياسي بل موقف تنفيذي تعبوي فني،(...) الحكومة عليها ان تنفذ فقط القرارات القضائية".

وتعهد الهاشمي الموجود في اقليم كردستان منذ اكثر من اسبوعين بالمثول امام القضاء في حال توفرت له، ووصف القضاء في بغداد بأنه فاقد لاستقلاليته وخاضع تحت تأثير السلطة التنفيذية.

وفي السياق ذاته، تلقى مجلس القضاء الاعلى طلبا من الهاشمي بنقل قضيته الى محكمة استئناف كركوك واحاله الى محكمة التمييز الاتحادية للنظر فيه .

وقال الناطق الرسمي باسم مجلس القضاء الاعلى عبد الستار البيرقدار في بيان صحفي تلقت وكالة ○الفرات نيوز□ نسخة منه امس إن " طارق الهاشمي قدم طلبا الى مجلس القضاء الاعلى يوم أمس يريد فيه نقل الدعوى التحقيقية المقامة ضده من محكمة التحقيق المركزية الى استئناف كركوك

وقد احال مجلس القضاء الاعلى الطلب الى محكمة التمييز الاتحادية للنظر فيه استنادا الى صلاحيتها المنصوص عليها في الفقرة ب من المادة ٥٥ من قانون اصول المحاكمات الجزائية".

وكان مجلس القضاء الاعلى قد اصدر مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بعد اعتراف عدد من حراسه الشخصيين بارتكاب عمليات مسلحة بحق مدنيين وعناصر أمنية تنفيذا لاوامرالهاشمي غير أن الهاشمي اعلن رفضه للامتثال الى هذه المذكرة مطالبا بنقل محاكمته الى اقليم كردستان التي هو فيها حاليا في وقت اعتبر المسؤولون في كردستان أن الهاشمي ضيف على الاقليم.

وعرضت وزارة الداخلية اعترافات لافراد من حماية الهاشمي بتنفيذ سلسلة من العمليات المسلحة استهدفت عناصر امنية وموظفين حكوميين وزواراً للعتبات المقدسة.

ويشكك ائتلاف العراقية كثيرا في الاتهامات الموجهة ضد الهاشمي واعتبرها استهدافا سياسيا.

وقدم مؤخرا مذكرة للقضاء للطعن.

ويجري ساسة عراقيون محادثات لاحتواء الموقف خشية تفاقم الأزمة التي قد تدفع العراق من جديد إلى خضم اضطرابات طائفية أو انهيار العملية السياسية الهشة بالتزامن مع انسحاب آخر القوات الأميركية.

وكان مجلس القضاء الأعلى قد أعلن أمس الاول سلامة الإجراءات المتخذة في قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي من قبل الهيئة القضائية المشكلة من خمسة من القضاة وأعضاء الادعاء العام، وقرر زيادة القضاة إلى تسعة من مختلف مكونات العراق.

يذكر، ان مصدرا قضائيا ذكر امس الاول ان "الهيئة القضائية المشكلة لمتابعة ملف نائب الرئيس، هي الأكبر على مدى تاريخ القضاء العراقي"، مشبها إياها بتلك التي يجري اعتمادها حين تصل القضايا إلى محكمة التمييز.

وتابع المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه "إن القضاء الأعلى ومن خلال لجنته أراد قطع جميع الشكوك التي تثار حول قضية الهاشمي فعمد إلى تكوين لجنة قضائية يكون ممثلوها من جميع أطياف الشعب العراقي حتى لا يكون هناك أي احتمال بتسييس القضية".

التقرير الامني

إطلاق سراح ١٥ ضابطاً بعد اعتقالهم.. ونائب يكفل أربعة آخرين

أعلن محافظ الانبار قاسم الفهداوي، أن لقاءه مع رئيس الوزراء نوري المالكي تمخض عن إطلاق سراح الضباط المعتقلين بعد حسم قضاياهم لدى القضاء، وكشف الفهداوي أن "الضباط الذين تم اعتقالهم أطلق سراحهم وتم تقديم كفالة من قبل القيادي في القائمة العراقية كامل الدليمي وهي استجابة سريعة من قبل رئيس الوزراء الذي وجه للقضاء بحسم الموضوع سريعاً واستجاب وحكم في قضاياهم وهم في طريقهم إلى الأنبار"، مضيفاً أن "هناك معتقلين آخرين وجه رئيس الوزراء باستعجال عرض قضاياهم على القضاء". وفي السياق ذاته اعلنت عمليات الانبار إطلاق سراح الضباط الـ ١٥ الذين تم اعتقالهم في وزارة الدفاع.

بغداد / متابعة المدى

وقال مصدر في عمليات الانبار للبغدادية نيوز "تم اطلاق سراح الـ ١٥ ضابطا من اهالي مدينة الخالدية الذين تم اعتقالهم في وزارة الدفاع. واضاف المصدر "ان الضباط تم منحهم اجازة لمدة ثلاثة ايام ليباشروا بعدها مهامهم في الوحدات العسكرية بالفرقة السابعة للجيش العراقي.

وقد اعتصم ذوو ١٥ ضابطا معتقلا ،يوم الاحد الماضي امام المجلس المحلي لناحية الخالدية شرق محافظة الانبار مطالبين بالافراج عنهم. وقال محمد احمد الفهداوي شقيق احد المعتقلين " قرر ذوو الضباط الذين تم اعتقالهم قبل عدة ايام الاعتصام امام مقر ناحية الخالدية بمشاركة شيوخ عشائر المنطقة مطالبين باطلاق سراحهم ".وحمل الفهداوي الحكومة" مسؤولية الحفاظ على سلامة الضباط المعتقلين وبيان اسباب الاعتقال "،مشيرا الى ان المعتصمين لن يغادروا ساحة الاعتصام الا بعد تنفيذ المطالب .

واعرب عن استغرابه طريقة الاعتقال التي تمت بعد استدعاء الضباط لحضور مؤتمر امني في وزارة الدفاع قبل ستة ايام تم خلاله اعتقالهم دون معرفة الاسباب او توجيه تهم بحقهم.

يذكر ان الخالدية شهدت الجمعة الماضية تظاهرات طالبت باطلاق سراح ١٥ ضابطا في الفرقة الاولى والسابعة للجيش العراقي الحالي تتدرج رتبهم من ملازم اول الى عقيد تم استدعاؤهم لحضور مؤتمر امني في وزارة الدفاع، إلا أنهم اعتقلوا من دون معرفة الاسباب.

وفي سياق الوضع الامني أعلنت وزارة الداخلية،امس، عن اعتقال مسلحين اثنين ينتميان لمجموعة تابعة لتنظيم القاعدة كانت تخطط لتنفيذ اعتداءات "إرهابية" ضد المواطنين والقوات الأمنية خلال الزيارة الأربعينية شرق بغداد.وقالت الوزارة في بيان، صدر امس وحصلت "المدى" على نسخة منه، إن "قوة من مديرية الاستخبارات نفذت اليوم(امس)، عملية دهم وتفتيش في قضاء المدائن شرق بغداد، ألقت القبض خلالها على متهمين اثنين ينتميان إلى مجموعة إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة كانت تعد لاعتداءات ضد المواطنين الأبرياء والقوات الأمنية خلال زيارة الأربعين في محافظة واسط".

وأضاف البيان أن "أفراد المجموعة هم من المعتقلين سابقاً وبقايا أذناب حزب البعث المنحل". ولفت البيان إلى أن "القوة الأمنية ضبطت بحوزة المعتقلين مجموعة قنان كيمياوية تستخدم في عمليات التفجير وحاوية صاروخ كبيرة"، مؤكداً أن "العملية استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة". وشهدت بغداد، امس ، إصابة عاملي تنظيف بانفجار عبوة ناسفة في منطقة السيدية جنوب بغداد، كما أصيب مدنيان اثنان بانفجار عبوة ناسفة في حي أور شرق بغداد. ، كما قتل ضابط في الجيش بهجوم مسلح وسط العاصمة بغداد .وذكر مصدر أمني لوكالة كل العراق امس أن " الضابط برتبة ملازم أول في الجيش قتل بعد ان اطلق مسلحون مجهولون النار عليه لدى مروره بسيارته الخاصة في ساحة التحريات في منطقة الكرادة وسط بغداد ".وأضاف ان " الشرطة نقلت جثة الضحية الى الطب العدلي وفتحت تحقيقاً في الحادث ، وفي السياق ذاته عثرت دورية تابعة لشرطة النجدة على منصة للصواريخ غربي العاصمة بغداد.وقال مصدر امني لوكالة كل العراق امس ان"دورية تابعة لشرطة النجدة وبالتعاون مع قوة من الجيش تمكنت من العثور على منصة للصواريخ وقاذفات ار بي جي سفن صنع محلي في احدى الدور السكنية في منطقة حي الجهاد" .وأضاف ان" عملية العثور تمت وفق معلومات استخباراتية دقيقة " يذكر أن العاصمة بغداد شهدت خلال العام الماضي ٢٠١١، ارتفاعاً في وتيرة أعمال العنف كان آخرها مقتل ٦٣ شخصاً وإصابة ١٩٧ آخرين، في الـ٢٢ من كانون الأول الماضي، بسلسلة تفجيرات بعبوات ناسفة ولاصقة وأحزمة ناسفة وسيارات مفخخة ، فيما شهدت محافظة صلاح الدين اعتقال اربعة مطلوبين ، فقد أفاد مصدر في شرطة محافظة صلاح الدين،امس ، بأن أربعة مطلوبين بتهمة "الإرهاب" اعتقلوا في عملية أمنية جنوب تكريت.وقال المصدر في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "قوة من الشرطة نفذت، ليل الاثنين، عملية دهم وتفتيش في ناحية الإسحاقي اعتقلت خلالها أربعة مطلوبين وفقاً للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب". وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "العملية استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة"، مشيراً إلى أنه "تم اقتياد المعتقلين إلى مركز أمني للتحقيق معهم".وشهدت صلاح الدين،الاثنين، إصابة مدني بانفجار عبوة لاصقة ثبتت بسيارته شرق تكريت.

البصرة تعطي الضوء الأخضر لقواتها بالرد على تجاوزات الكويت

صباح البزوني

قاسم الاعرجي

هدد مجلس محافظة البصرة، امس الثلاثاء، باستخدام القوة في حال تكررت اعتداءات قوات السواحل الكويتية على الصيادين العراقيين، مبينا أن إعطاءه أوامر للبحرية العراقية بالتعاطي بصورة مطلوبة لوقف تلك التجاوزات".

وقال رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني في تصريحات صحفية" اننا "سنرد بالمثل وبقوة في حال عاودت السلطات الكويتية تجاوزها على الصيادين العراقيين والحدود الوطنية"، مضيفاً "أعطينا البحرية العراقية أمراً للتعاطي بصورة مطلوبة لوقف تلك التجاوزات".

واشار البزوني الى ان "الحكومة المحلية في المحافظة وهي تواصل احتفالاتها باسبوع السيادة الوطنية، تريد ايصال رسالة واضحة مفادها ضرورة احترام العراق حدوداً وشعباً، وأن تتأكد من أننا لن نقف بعد اليوم بسلبية إزاء أي تجاوز". وأكد رئيس مجلس محافظة البصرة ان "الكويت بتجاوزها الأخير على صيادين عراقيين، إنما أخلت بالاتفاق المبرم بين بحريتها والبحرية العراقية، ونرى في هذا الأمر إمعاناً في التعدي على حقوقنا وسيادتنا، والبحرية والجيش العراقيان قادران على التعامل بالمثل مع أي تجاوز من الجانب الكويتي".

لجنة الدفاع: المحافظات غير منضبطة وأخذت أكبر من حجمها

أثارت تصريحات الحكومة المحلية في البصرة، حفيظة لجنة الامن والدفاع النيابية والتي اعتبرت ان القانون اعطى المحافظات اكبر من حجمها وسمح لها بالتدخل في شؤون الحكومة الاتحادية.

قاسم الاعرجي قال في تصريح لمراسل (المدى) في البرلمان "ان قانون مجلس المحافظات هو من اجل ادارة المحافظة لا التدخل في الشؤون السياسية وعدم التدخل في القضايا الاتحادية كالسياسة النفطية والخارجية. وفيما يتعلق بالامن والدفاع الوطني لانها من اختصاص حكومة بغداد". وتابع "من غير الصحيح تأزيم المواقف مع دول الجوار في هذا الوقت تحديدا لاننا نعيش في عراق خال من الاحتلال وعلينا تهدئة الامور والالتزام بالقوانين الدولية في حل مشاكلنا مع الكويت من خلال الطرق الدبلوماسية الممثلة بوزارة الخارجية".

واعتبر الاعرجي ان "هذه التصريحات لاتصب في مصلحة العراق ولا العملية السياسية الديمقراطية"، مشددا على ضرورة اعادة النظر بقانون مجالس المحافظات، وقال "ان مجالس المحافظات غير منضبطة واعضاءها في سفر دائم واغلب رؤساء هذه المجالس يعقدون اتفاقيات دون معرفة الحكومة وكذلك فهم يتدخلون في السياسة الخارجية".